منظمة حقوقية ترصد انتهاكات مليشيات الإخوان في تعز!

• الأمناء" جمال محمد حسين:

عقدت منظمة حق للدفاع عن الحقوق والحريات مؤتمرا صحفياً في قاعة قصر العرب بالمعلا – عدن أول من أمس الخميس أشهرت خلاله تقرير نزولها الميداني لتقصي الحقائق حول اقتحام المدينة القديمة من قبل مليشيا الحشد الشعبي التابع لحزب التجمع اليمني للإصلاح في تعز؛ حيث بدأ المؤتمر الصحفي بآي من الذكر الحكيم تلاها حسين باسنبل بعد ذلك تم عرض فلم وثائقي احتوى مشاهد تم توثيقها بالفيديو من قبل شهود عيان وصورًا ودلائل بصرية فوتوغرافية عن تبعية ميليشيا الحشد الشعبي لحزب التجمع اليمني للإصلاح في تعز و جرائم مليشيا الحشد الشعبي بحق المدنيين في المدينة القديمة في تعز خلال الأحداث التي شهدتها المدينة في شهري مارس وأبريل 2019م .

بعد ذلك قدم الأستاذ الخضر الميسري رئيس منظمة حق للدفاع عن الحقوق والحريات شرحا لجهود منظمة حق في تقصي الحقائق ورصد الانتهاكات التي قامت بها مليشيات الحشد الشعبي في تعز القديمة ضد المدنيين مستعرضًا مراحل الرصد والتوثيق وما رافقها من مخاطر وصعوبات واجهت فريق منظمة حق الذي نفذ عملية الرصد والتوثيق لهذه الانتهاكات وتكللت هذه الجهود بهذا التقرير الذي تم إشهاره اليوم في المؤتمر الصحفي وقدم الإعلامي منصور صالح مداخلة عن التقرير وماتناوله من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان من قبل مليشيات الحشد الشعبي في تعز القديمة وأشاد بالجهود الكبيرة التي بذلتها منظمة حق للحقوق والحريات لرصد وتوثيق هذه الانتهاكات في الوقت الذي عجزت فيه منظمات حقوقية في تعز من القيام بمثل هذه الأعمال الحقوقية الإنسانية محييًا منظمة حق للحقوق والحريات على جهودها الإنسانية وقدم الأستاذ القدير محمد ناصر العولقي مداخلة بعنوان مؤشرات ودلالات الحشد الشعبي ومخاطرها على عملية السلام؛ حيث قدم عدد من المؤشرات والدلالات التي تم استنتاجها من خلال المعلومات التي وردت بتقرير منظمة حق للحقوق والحريات بعد ذلك فتح باب طرح الأسئلة والمداخلات للحاضرين؛ حيث شارك بعض الحاضرين بمداخلات إضافية وقدم بعض آخر أسئلة رد عليها المتداخلون الرئيسيون في المؤتمر الصحفي بكل شفافية ووضوح .

وفي ختام المؤتمر الصحفي أصدر المشاركون بلاغا صحفيا أكدوا فيه على الآتي :

إن تخاذل السلطات الحكومية عن توضيح أسباب عدم اتخاذها خطوات ملموسة لإجراء تحقيقات وافية في الجرائم المرتكبة قد أثار بواعث قلق لدى عائلات الضحايا التي أعربت عن خشيتها من أن لا يخضع الجناة للمحاسبة أبداً فإن المساءلة عن جرائم بمقتضى القانون الدولي بما فيها الجرائم القائمة تكفل الردع الفعال لمن يحتمل أن يرتكبوا الانتهاكات في المستقبل وتشكل كذلك تدبيراً ضرورياً لضمان العدالة والحقيقة والإنصاف للضحايا وعائلاتهم .

2 – المطالبة باستدعاء كل من له صلة بارتكاب هذه الجرائم والتحقيق معهم وملاحقتهم قانونيا بما تنص عليه مواد القوانين الوطنية والدولية , وأن التنصل من ملاحقتهم سيجعل من المسؤول الأول في الدولة اليمنية عرضة للمساءلة . 3 – إن قائد اللواء (22 ميكا) و قائد اللواء (17مشاة) والقيادات الفاعلة في حزب التجمع اليمني للإصلاح بتعز مسؤولون مسؤولية جنائية دولية عن الجرائم المرتكبة من جانب قوات مسلحة نظامية ومليشيات مسلحة تخضع لإمرتهم وسيطرتهم الفعليتين, مارستا أفعالاً جنائية بأوامر صريحة وموثقة صادرة عنهم وبصفتهم وبشخوصهم, وعدم ممارسة سيطرتهم على هذه القوات والمليشيات ممارسة سليمة .

-4 يتحمل وزير الدفاع والداخلية المسئولية الجنائية القضائية, في حالة عدم اتخاذ التدابير اللازمة والمعقولة في حدود سلطتهما لعرض المسألة على الجهات المختصة للتحقيق والمقاضاة عن الجرائم المرتكبة ومنع تكرارها.

-5 مساءلة ومحاسبة كل من قدم العون أو التحريض أو المساعدة بأي شكل لتيسير ارتكاب هذه الجرائم بما في ذلك توفير وسائل ارتكابها . صادر عن المشاركين في المؤتمر الصحفي لإشهار تقرير منظمة حق للدفاع عن الحقوق والحريات حول جرائم مليشيا الحشد الشعبي ضد المدنيين في تعز عدن – 25 يوليو 2019 شارك في المؤتمر الصحفي عدد من ممثلي وسائل الإعلام والشخصيات الإعلامية والأكاديمية والنخب الثقافية والاجتماعية والنشطاء وممثلي منظمات المجتمع المدني والمهتمين بقضايا حقوق الإنسان. وعلى هامش المؤتمر كرمت مؤسسة إنسان منظمة حق للحقوق والحريات تقديرًا لجهودها الإنسانية التي تبذلها في المجال الحقوقي والإنساني.

حقيقة الجدل حول تحصيل الإيرادات في المخا

• "الأمناء" تقرير خاص:

فجَّر الإضراب الذي نفذه موظفو المحطة البخارية، وكذا توقفها عن العمل بسبب نقص الوقود، نقاشاً مطولاً في مواقع التواصل الاجتماعي شملت أيضاً الدعوة لوضع حلول لإدارة المحطة وتحصيل الإيرادات المالية وإلى أين يتم توريدها.

بل إن البعض لم يتحمل أمر توقيف المحطة وانقطاع التيار ليعلن الخروج والمشاركة في اعتصام أمام مقر مدير المديرية.

ويبدو أن السلوك الحضاري آخذ بالتزايد، خصوصاً وأن البعض منهم دعوا إلى توسيع المشاركة في اعتصامات قادمة من أجل الضغط للوصول إلى حل يفضي بعودة التيار ووضع معالجات حقيقية لمشاكل المحطة

وأجمع المشاركون، في الحوار الذي حاز على أكبر نسبة نقاش لقضية تمس المجتمع "بأن خللاً ينبغي التركيز عليه وهو ضبط إيقاع المبالغ المحصلة وتحديد الجهة التي تمارس عملية السرقة".

وطالب البعض بضرورة ربط كافة المحلات بالعدادات، مع رفض الربط العشوائي وإيقاف تحصيل المبالغ المقطوعة التي يتم الاتفاق بشأنها مسبقاً مع ملاك المحلات.

وتوقع مصدر في كهرباء المخا، وصول حجم المبالغ المحصلة من فواتير الاستهلاك إلى 35 مليون ريال شهرياً، لكن مصدراً آخر قال إن المبلغ الحقيقي يفوق ضعف ذلك المبلغ.

وأنكر مدير مكتب كهرباء تعز عارف عبد الحميد، وصول الإيرادات إلى تلك الأرقام، قائلا: إن إجمالي ما يصل من إيرادات خلال ثلاثة أشهر هو 15 مليون ريالاً فقط.

وأكد أن كافة المبالغ التي تصل إليه تورد إلى حساب المؤسسة العامة للكهرباء، وأنه لم يعد مخولاً بالتصرف بأي مبالغ مالية.

ويشتكي موظفو مكتب كهرباء المخا من حرمانهم من المبالغ التي يحتاجونها لشراء بعض احتياجاتهم من أدوات خاصة، وافتقارهم إلى سيارة خاصة بالمهندسين لاستخدامها في التنقل عند إصلاح بعض الأعطال وأعمال الربط بالشبكة الداخلية، غير أن هناك من يرى أن ذلك غير مبرر لوجود شبهات فساد، خصوصاً وأن بعض المحلات لا تمتلك عدادات لقراءة وحدات الاستخدام.

وقال عبد الحميد: إنه كان يلبي مطالب الفرع في شراء كل الاحتياجات، لكن وزارة المالية قررت منعه من التصرف في أي مبالغ مالية ابتداءً من شهر أغسطس القادم.

حساب بديل باسم التيار

واتهم البعض مدير كهرباء تعز بإنشاء حساب بنك يحمل اسم التيار، حيث يتم توريد جميع المبالغ المحصلة إلى ذلك الحساب، لكن عبد الحميد قال: إن التوريد يتم لحساب المؤسسة.

وكان مصدر في المحطة البخارية قال – في وقت سابق – إن مؤسسة الكهرباء كانت توجه بصرف جزء من النفقات التشغيلية للمحطة من حساب كهرباء تعز، لكن المبالغ التي تم التوجيه بتحويلها لا تتعدى الثلاثة والخمسة ملايين في كل مرة.

وإدارياً لا ترتبط المحطة بمكتب كهرباء تعز؛ بل بالمؤسسة العامة للكهرباء، مما يعفي المكتب من أي التزامات مالية أو إدارية تجاه المحطة، لكن ذلك لا يمنحه حق التصرف بالأموال التي تصل إليه بقدر ما يتوجب توريدها إلى حساب المؤسسة العامة للكهرباء.

وهناك من يلقي باللائمة في توقف مستحقات الموظفين لوجود عهدة مالية بحوزة مدير المحطة البخارية علي محمد الرعيني لم يقم بإخلائها لوزارة المالية حتى اليوم.

وأنكر الرعيني تلك الاتهامات، قائلا: إنه لن يلتفت إليها وإنه منشغل بمتابعة مستحقات الموظفين في وزارة المالية بعدن منذ أشهر، من أجل عودتهم إلى العمل.

ونفذ موظفو المحطة وقفة احتجاجية، الخميس، للمطالبة بصرف مستحقاتهم المالية المتوقفة، وكذا انتظام صرف مرتباتهم الشهرية.

وقالوا — في تصريحات منفردة — إنهم يعملون فوق طاقتهم، نظرا لعدم تواجد ثلثي الموظفين، وأن الأجور التي يطالبون بها لا تزيد عن عشرين ألف ريال في كل شهر، وهي مبالغ تدفع مقابل تغطية ساعات إضافية في العمل من أجل استمرار تشغيل المحطة.

وتسبب غياب ثلثي الموظفين وتواجدهم في مدن أخرى، نتيجة حرب المليشيات، بتحمل الموظفين المتواجدين أعباء استمرار التشغيل وإجراءات الصيانة.

وتحتاج المحطة لعدد أكبر من الموظفين للقيام بإصلاح الخلل الفني عند حدوثه، ولذا فإنّ من يعوض النقص هم الموظفون المتواجدون في المحطة والذين يعملون خارج دوامهم الرسمي.

ويحوم جدل حول شبهات فساد كبيرة في قطاع الكهرباء يستوجب فتح تحقيق شامل لمعرفة مكامن الخلل ومعاقبة المتسببين بارتكابه.